هل يؤدون دورهم في 21 فبراير؟

تحقيق/ إياد الموسمي

■ خلال الأيام الأخيرة لانعقاد البرلمان حدث تغير كبير في المواقف والآراء وتبدى ذلك في التحول الذي شوهد عبر رئيس كتلة المؤتمر الشعبي سلطان البركاني الذي طالب بإلحاح وبوجه قاطب بحضور نائب الرئيس عبدربه منصور هادي شخصياً لتقديم أوراقه للترشح في الانتخابات الرئاسية القادمة، وحتى يثبت جدية ما يقول علق بأن هذه انتخابات رئاسية ولا تحتمل الرسائل الغرامية، يقصد الاكتفاء برسالة من هادي وعدم الحضور، في تلك اللحظة ظهر البركاني كمن يغني خارج السرب وبمعنى آخر كأنه وصل إلى البرلمان منذ دقائق وليس منذ ما يزيد عن عشرة أعوام، لم يعر زملاءه في المجلس ما تحدث به أي اهتمام ووجدوا في الفقرة الأخيرة فقط مادة للتندر على ذكر الرسائل الغرامية.

لكن موقفه تبدل في الأسبوع الأخير للانعقاد وتحديداً يوم التصويت على قانون الحصانة وبعد أن طلب فرصة للحديث وقف وقد وعى الدرس وعرف أين نحن في بنود المبادرة الخليجية وأعلن بصوت جاد أيضاً «المناضل عبدربه» مرشح الجميع وليس هناك أي ضرورة لحضوره إلى المجلس لتقديم طلب موافقتنا على ترشحه للرئاسة ولا يوجد أي نص قانوني يجبره على الحضور نحن متفقين بالإجماع».

البركاني يوم التصويت أصبح شخصاً آخر لم نعرفه من قبل، موافق وغير معترض ولا مقترحات من شأنها إعاقة التقدم نحو نقل السلطة.

رئيس المجلس أراد إشراك الأعضاء في الأيام المتبقية ليساندوا المرشح التوافقي كي يجتاز الانتخابات دون مشاكل، ودعاهم إلى العمل بصدق كل في دائرته رغم أن فؤاد الفتيح يعتقد أنه لاجدوى من جهود النواب باعتبار المرشح توافقياً دون منافس، ولا يعتقد فؤاد أن النواب سيتجهون إلى العمل فعلاً لحشد التصويت للرئيس القادم.

ويوحي بعض النواب أن هناك عدداً من زملائهم يفترض بهم أن يضاعفوا جهودهم لإنجاح هذه الانتخابات من خلال دعوة الناخبين إلى التصويت والمشاركة خاصة أولئك المنتمين إلى مناطق برزت فيها بعض الدعوات إلى مقاطعة الانتخابات وعدم المشاركة فيها كما هو الحال في بعض المحافظات الجنوبية وصعدة، حيث يتولى مؤيدو الحراك الجنوبي والحوثيون الدعوة إلى مقاطعة هذه الانتخابات وعدم الاعتراف بشرعيتها، وفيما يتعلق بالحراك فقد وجه رسائل إعلامية إلى مقاطعة الانتخابات وقطع البطائق الانتخابية وإحراقها وأن أي تصويت هو بمثابة استفتاء على الوحدة يرفضه التيار المتمسك بخيار الانفصال كل هذه التبعية التي تجعل البرلمانيين المنتمين إلى هناك في مهمة صعبة كونهم يواجهون أفكاراً يعتقد حاملوها صوابها- ومن أهم النواب المعنيين بمساندة إجراء الانتخابات ممثلو أحزاب اللقاء المشترك وحلفاؤهم بالنظر إلى توقيعهم على المبادرة التي تنص على التعاون لإنجاح الانتخابات المبكرة وتتعدد الأسماء المسموعة في دوائرها فهناك الدكتور عيدروس النقيب -رئيس كتلة الحزب الاشتراكي- وأحد النواب الأكثر حضوراً في وسائل الإعلام، وأيضاً إنصاف مايو -أحد ممثلي عدن- ود.عبدالرحمن بافضل -المعروف بكلماته المؤثرة في مجرى القناعات لدى الناخبين.

من حقّنا مراقبتكم

● يفتح 301 عضو أعينهم على أداء الحكومة وتذهب أسئلتهم ولا تعود إلا بالوزير أو اعتذاره عن الحضور، وينتاب الزهو البرلمانيين حين يقف الوزير المعني أمامهم مدافعاً عن سياساته ونقاط ضعف وزارته، وحتى في الاعتذار يرى النائب خوف المسئول وتهربه دليل قوة السائل وإن لم يكن يمتلك القرائن، كل هذا ليس هدف وجود البرلمان وأن جرى على أكمل صورة، فجهاز رقابي وحيد يكفل تنقية جميع الأوراق وإعفاء المجلس من عناء انتظار الردود والسفر بالأسئلة والدخول في عمق مسببات وجودة «سنّ القوانين والتشريعات» المشكلة إذا أن البرلمان يهدر أوقاته في مباريات مع منتخبات ليست في تصفياته، ثم لا يجد من يدلي إليه بملاحظة، ذلك أن الجميع يتحاشون الوقوف بين يديه في استجوابات متفرّقة، والتي قبل أن ينطلق مرصد البرلمان اليمني عاش المجلس رقيب نفسه ورهن الضمير الجمعي للأعضاء وهو ما لا يكفي، لأن الضمائر كأصحابها تعيش وتموت وتتوعك وقد تصبح عليلة طيلة دورة العمر.

صقر الصنيدي

وحتى مجرد الرصد لا يقيم المسار ما لم يصحبه قوة ضغط وأداة تصحيح، وبالنسبة للبرلمان لا سلطة عليه، إلا لمن صنعه وهم الناخبون الذين يُفترض أن يحركوا مداركهم لتتبع ما ينجزه وما يخفق فيه وأن يعيد القطار إلى السكة كلما حاد عنها، فالمرصد يرقب الجلسات ويعد القضايا والناس يستخدمون هذه المعلومات لتكوين صورة عن مجلسهم الذي يزيد اهتمامه كلما رأى أعين الملايين ترقبه أينما حل، صحيح اعتاد البرلمان أن يتصرّف بحرية مطلقة وهو من حقه باعتباره سلطة سيادية، لكنه بحاجة لمن يخبره أين يقف من اهتمامات من وجد لأجلهم وأن يحث الخطى وهو يعمل وأن يعمد إلى التصحيح الذاتي.

دموع الحق

فيصل عساج

■ أذكر تماماً شهر إبريل1993 م أي منذ20 عاماً حضرت أول جلسة لنواب الشعب في وطني اليمن لم أشاهد أصدق قلب أو شعرت بأس شخصية أثرت في نفسي فقد شاهدت مختلف القوى القبلية والمشيخية التي ظلت تمتطي الأسلحة وعشرات المرافقين الذين كانوا ولا زالوا يرافقهم إلى أمام البوابة الرئيسية للقاعة المخصصة للمجلس، ومع هذا أصبحت بعض السنوات لكشف بأن تلك الشخصيات هشة ولا تحمل حب الوطن في جنباتها فهي تركض دائماً مع الامتيازات والفود والنهب، أي نهب حقوق الوطن للمواطن وتلك الشخصيات سواء حكومية أو برلمانية ظلت تعمل بالمكشوف دون وجل أو خوف حتى عندما مر الوطن بأسوأ مراحله في صيف1994 م لم أجد الجدية أو الخوف والهلع على هذه التربة من أي شخصية حكومية أو برلمانية، فقد كنت أشاهد المزح والضحك في الأوقات العصيبة والصعبة التي مرت بها البلاد في ذلك الصيف المدمر سواء من جانب نواب الشعب أو الحكومة علاوة على أن أهم القضايا ظلت لـ 20عاماً الماضية طرحت في ظل سخرية من كافة الأطراف مع أن هذه الأطراف هي المسئولة عنها لأنها قضايا مصيرية لشعب اليمني وكنت أتساءل متى سوف تصبح قضايا الناس ذات أهمية وطنية ومسئولية أمام نواب الشعب الذين أقسموا بأن قضايا الأمة هي من أولوياتهم حتى أنني كنت أتساءل وأقول في نفسي متى تكون الجدية ولم أجدها إلى اليوم لأن الناس لم يحسنوا اختيار ممثليهم في البرلمان وبكل صراحة هنالك من القيادات البرلمانية المؤتمرية التي ظلت تزايد خلال العشرين عاماً الماضية وأوصلت الوطن بتلك المزايدات إلى هذا الوضع الصعب لقد دمرت تلك الشخصيات المؤتمرية القيادية داخل قاعة مجلس النواب العمل البرلماني والديمقراطي، وهذا ماكنا نخشى منه ونحذر منه، مع هذا ستبقى اليمن بخير وأهلها ورجالها المخلصون.

ولقد صارحت يوماً بعض زملائي من الإعلاميين في المؤتمر الشعبي العام وبالذات في صحيفة «الميثاق» من الغير الصادق ضد من يحملون راية مكافحة الفساد كالنائب صخر الوجيه ولقد اشتكى لي يوماً وقال لي ياأخ فيصل هل أنا الوجيه المغبر، وهل أنا ناهب للأراضي ولقد استعجبت كيف تتناول بعض وسائل إعلام المؤتمر ضد هذا النائب والذي يقود حرباً شرسة ضد الفساد والمتنفذين حتى أن الرجل أصيب بالضغط والسكري من محاربة للفاسدين أن اتهام صخر في ذلك الوقت قد أصابنا في مقتل مع أن هنالك من الإخوة في أحزاب اللقاء المشترك والمتواجدين في البرلمان هم مزايدون من الدرجة الأولى فليس من في المؤتمر الشعبي العام فاسد وليس من في المعارضة خال من الفساد، فهناك للأسف من هرب من المحاسبة إلى الثورة وقد نهبت الأراضي وأموال الشعب وخاصة في محافظة عدن ونجده اليوم ضمن كتلة الأحرار.

والمهم أن الأستاذ باسندوة جاء إلى البرلمان وقد أشعل الأماني في نفسي لكي يخرج الوطن من مأزقه ومشاكله، وأول ما حضر رئيس الوزراء لقراءة البرنامج العام للحكومة لم أكن مصدقاً لها وأقول بصراحة أن بعض المشككين في الرجل قد نجحوا إلى حد ما في مصداقيته في نفسي وعندما بدأ قراءة مشروع الحصانة طلبت من الله أن يوفقه ويعطيه القوة على الرغم من أن الوطن تتجاذبه كثير من القوى السياسية والقبلية، فدموع الرجل قد شقت قلبي نصفين ولعنت كل من يشكك فيه ومرة أخرى أقول كتلك القوى جاء الوقت الذين تخجلوا بها من أنفسكم ولتقفوا مع ضمائركم ولو مرة واحدة ومع الوطن فقد أسرفتم في النهب والاستعلاء على أموال الشعب وهذا الكلام موجه إلى الكتل السياسية داخل البرلمان دون استثناء فأنا لم أشاهد طيلة 20عاماً من هذا الموقف المهيب والعظيم الذي سقطت فيه دموع الحق والخوف على كل شبر من هذا الوطن وسوف يظل الموقف محفوراً في قلوب الأجيال أما المزايدين فإم اللعنات ستظل تلاحقهم إلى قبورهم.

موظفو البرلمان يطالبون بتشكيل لجنة

● حدد موظفو مجلس النواب مطالبهم الوظيفية بثمان نقاط اعتبروها أساسية لتحقيق العدالة.

وتصدر قانون التدوير الوظيفي ورقة المطالب التي وزعها الموظفون وذلك لطول الفترة التي أمضتها القيادات الإدارية في مواقعهم مما جعلهم حجر عثرة أمام الرفع من الكفاءة في الأداء.

وانتقدت ورقة المطالب التمييز والمحاباة من قبل المسئولين في المجلس عند صرف المساعدات والكفاءات حيث أنها لا تخضع للوائح، وعدم إنصاف الموظفين القدماء في الترقيات والتعيينات والاعتماد على الوساطة والقرابة في الترقيات وتفعيل دور اللجنة المنتخبة من قبل الموظفين لتمثيلهم.

وطلب الموظفون من مجلسهم تشكيل لجنة من الأعضاء للنظر في تظلماتهم ورفع تقرير إلى هيئة رئاسة المجلس واتخاذ الإجراءات.

الجعاشن.. هل حان وقت العودة؟!

■ يعرف مهجرو الجعاشن جدول أعمال البرلمان جيداً ولا يجهلون الإجازات التي يقضيها ويحفظون تاريخ استئناف الجلسات، هذا كله لم يفدهم، فمنذ نهاية2009 م وأقدامهم تحملهم للوقوف أمام بوابة البرلمان وكلما وقع عضو بينهم سألوه «ما عملتم لنا» ومثل توحّد السؤال تأتي الإجابات «أصدرنا توجيه» ولكن هذه التوصية لا تتجاوز العتبة ويعود النقاش مجدداً، رغم بساطة مطلبهم أن يعودوا إلى قراهم التي هجرهم منها الشيخ الشاعر ذو الثمانية والثمانين عاماً تقريباً محمد أحمد منصور الذي سبق له منع لجنة برلمانية خاصة من دخول المنطقة، بل أنها لم تتجاوز مدينة إب حين تلقت اتصالاً رفيع المستوى بالعودة إلى صنعاء، الحكومة لا تلتزم بالتوصية والنواب لا يملون الحديث عن ذات الموضوع والأهالي أصبحوا مغتربين في العاصمة وربما نسوا طريق العودة، ويوم انطلقت الثورة الشبابية وجد مهجرو الجعاشن مساحة أوسع للبقاء وقضية أكبر للنضال فنصبوا خيمتهم في ساحة التغيير بصنعاء تاركين شأنهم الخاص في أدراج البرلمان.. فهل آن وقت عودتهم برفقة تلك اللجنة أم أن الاتصالات ما زالت توقف عودة الحق لمهجري الجعاشن.

شوقي القاضي ينصح المعارضين:

بلاش عنتريات!

● كلما يقترب موعد الـ 21 في فبراير تزداد المواقف المعارضة للانتخابات الرئاسية حدة ويخرج أصحابها عن اللياقة في أحيان كثيرة، فهم بين معترض على العملية في مجملها وبين معترض على مرشح دون منافسين ويجد هؤلاء من المواقع الإلكترونية وشبكات التواصل الاجتماعية متنفساً لإظهار مواقفهم.

النائب المعروف شوقي القاضي يطرح عدة أسئلة للمعترضين، طارحاً لهم شروطاً للاتفاق معهم، يقول القاضي للرافضين والرافضات: ما هي خياراتكم البديلة عن خوض انتخابات المرشح التنافسي شرط أن تكون محققة لأهداف الثورة ولا تجّرنا لإراقة مزيد من الدماء وأن تكونوا قادرين على تحقيقها وأنتم في مقدمة صفوف التنفيذ وليس الحجر من القاع والدم من رأس القبيلي، وأيضاً أن تكون مقنعة للمجتمع الدولي والإقليمي الذين ترتبط مصالحنا بهم وفي مقدمتهم مجلس الأمن الدولي.. وبلاش عنتريات.

يرعاها مرصد البرلمان اليمني:

طريقة جديدة للتواصل بين الناخبين والنواب

● القليل من البرلمانيين يعلنون عن طريقة تواصل المواطنين معهم عبر مكاتب تعرف بمكتب ممثل الدائرة، وليس دائماً يسهل الحصول على النائب عن الدائرة، كان هذا قبل أن يفتح مرصد البرلمان اليمني نافذة خاصة في موقعه الإلكتروني ويتيح من خلالها إرسال أي استفسار إلى النائب ويقوم بالرد سواء كان استفساراً عن الجانب التشريعي أو الجانب الخدمي لأبناء الدائرة، ويستقبل المرصد الأسئلة للنواب عبر الموقع)ypwatch.org (ويتولى القائمون على المشروع بإيصال الاستفسار إلى العضو البرلماني والحصول منه على الرد، ويحث أنور التاج أحد العاملين في المشروع التابع للمركز اليمني لقياس الرأي العام جميع المواطنين إلى الاستفادة من هذه الخدمة وإرسال استفساراتهم إلى ممثليهم في البرلمان كبديل عن البحث الشخصي عنهم وبذل جهد مضاعف يقوم المرصد بتوفيره لكل الناس.

صوتك يبني وطنك.. شارك في الانتخابات الرئاسية المبكرة 21فبراير 2012م

اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء

21 فبراير
الانتخابات الرئاسية